

# الخلاف النحوي في باب التنازع (١) جمعًا ودراسة

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور محمد إبراهيم محمد بجيت

أستاذ مساعد قسم اللغة العربية

جامعة المدينة العالمية

## ملخص البحث:

بدأت ملامح الخلاف تتسع عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، وقد كان لهذا الاختلاف أسبابه، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء: الدوافع المادية، والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، ومما اختلف فيه النحاة بابًا من أبواب النحو الهامة هو باب التنازع، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في عشرين مسألة، جمعتها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف فيها.

واشتمل هذا الجزء على التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته، وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي، ودراسة مسألة: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا، ومسألة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ).

وقد اعتمدتُ في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، والمنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع الظاهرة عبر فترة زمنية محددة.

وتكمن إشكالية البحث في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي، وكتب التراث؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في باب التنازع.

وترجع أهمية هذا البحث في كونه يُلقي الضوء على مسائل الخلاف في باب التنازع، وجمعها في دراسة واحدة.

وبهدف البحث إلى: جمع ودراسة جميع مسائل الخلاف النحوي المتعلقة باب التنازع، وذلك بالرجوع إلى كتب التراث النحوي.

وأظهر البحث نتائج منها: جواز حذف المفعولين في (علمت) و(ظننت) وما في معناها؛ وذلك لورود السماع به، والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير - موجودٌ في كلام العرب في غير باب التنازع وفي القرآن الكريم.

الكلمات الدلالية: التنازع، الخلاف لغة واصطلاحًا، أسباب الخلاف، أثر إعمال الثاني من المتنازعين.

### **Abstract:**

The points of disagreement between Arabic grammarians started to broaden in the second generation of the Basra scholars. This disagreement had its reasons, including the nature of the Arabic language, the methodological differences and the competition between scholars. Also among the reasons that caused the biggest disagreement were material motives, personal desires and chauvinism. Among the points of disagreement between the grammarians was one of the most important topics of Arabic grammar, the topic of Al-Tanazu'. The disagreements between grammarians in this topic was in twenty problems which I have collected and found it appropriate to present them. This paper includes the definition, study of the emergence, the evolution and the reasons of grammatical dispute in language and terminology, as well as a list of the most important books about grammatical dispute. The paper also includes a study of the issue of giving effect for the second verbs where the first verb requests a (noun in the) nominative. Another issue studied in the paper is the disagreement in (Tanazu') if the verb is "Zhanna". In this research, I relied on the descriptive, analytical methodology and the historical approach. The descriptive methodology is based on studying a language, determining its characteristics and describing its nature accurately. The analytical methodology is concerned with analyzing grammatical texts and sayings. And the historical approach cares about tracking the phenomenon over a certain period of time.

The problem of the research lied in the need to consult many books about grammatical dispute and heritage books to extract most points of dispute between grammarians in the topic of (Tanazu'). The importance of this research lies in addressing the points of dispute in the topic of (Tanazu') and collecting them in a single paper. The research aimed to collect and study all the points of dispute in the topic of (Tanazu'). This goal was achieved by referring to Arabic grammar heritage books. The research has

reached several conclusions, including the following: permissibility to remove the objects in (alemту), (zhanantu) and phrases bearing the same meaning; this is because it has been heard from the ancestors. Implication before mentioning as an explanation has been found in the talk of Arabs in chapters other than Tanazu' and in the Holy Qura'n.

Keywords: Al-Tanazu' dispute in language and terminology, reasons of dispute, the effect of giving effect of the second verb.

## المقدمة

إنّ ملامح الخلاف بدأت تتسع عند علماء النحو في الطبقة الثانية من علماء البصرة، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظاً في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، حيث ازدادت المباحث لديهم، ونشأت حركة النقاش بينهم، وأضافوا كثيراً من القواعد، ولم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضاً، وإنما توسع ليشمل الشعراء والقراء، ولم يتوقفوا عند معاصريهم، وإنما امتد ليشمل شعراء العصر الجاهلي والمخضرمين، ومتقدمي القراء، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء، وبعد أن كان الخلاف هادئاً في عهد الخليل بن أحمد وأبي جعفر الرؤاسي، اشتد بين الكسائي وسيبويه.

وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين: ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية<sup>(١)</sup>، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرحها من قول أفنون التغلبي<sup>(٢)</sup>.

وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق، أو بلوغ المنزلة عند السلطان، فالخلاف بدأ مبكراً، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين.

وقد كان لهذا الاختلاف أسبابه، منها: طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

(١) الزجاجي، عبد الرحمن، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، (القاهرة، دار الرفاعي بالرياض الناشر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م)، المجلس الثاني، ص ٩.

(٢) قوله:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوُّ بِهِ رَيْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ  
السابق، المجلس السابع عشر، ص ٣٥.

## ومن أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء: الدوافع المادية، والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد.

ومما اختلف فيه النحاة بابًا من أبواب النحو الهامة هو باب التنازع، وقد دار الخلاف فيه بين النحويين في عشرين مسألة، جمعتها، ورأيت أن أقوم ببيان الخلاف فيها، وتمثلت هذه المسائل في:

المسألة الأولى: الخلاف في أولى العاملين في العمل<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثالثة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ)<sup>(٣)</sup>.

المسألة الرابعة: الخلاف في التنازع إذا كان العامل في باب (ظنَّ)<sup>(٤)</sup>.

المسألة الخامسة: الخلاف في التنازع في الفعل المتعدي<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو البركات الأنباري، مُجَدِّدُ بنِ القاسمِ أبو بكر، **الإِنصافُ في مسائل الخلاف**، تح: حسن حمد، ط١، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ج١، ص٨٣، أبو البقاء العكبري، **عبد الله بن الحسين بن عبد الله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين**، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، (دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص٢٥٢، ابن عصفور، علي بن مؤمن، **شرح جمل الزجاجي**، تح: فواز الشعار، ط١، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ج١، ص٦١٣، وقد تناولت هذه المسألة بالدراسة في بحث سابق عنوانه: (التنازع وشروطه للشهاب الغنيمي - تحقيق ودراسة).

(١) أبو حيان، مُجَدِّدُ بنِ يوسف، **ارتشاف الضرب**، تح: د. رجب عثمان مُجَدِّدُ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٨هـ - ١٩٩٨م)، ج٤، ص٢١٤٣ - ٢١٤٤، الرضي، مُجَدِّدُ بنِ الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، تح: أحمد السيد أحمد، د. ط، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج١، ص١٨٠، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، د. ط، (بيروت، نشر: دار السلام، ٢٠١٤م)، ج٢، ص٦٣٥.

(٢) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٥.

(٣) السابق، ج٤، ص٢١٣٩، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص٦٢٢، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: أ. مُجَدِّدُ كامل بركات، د. ط، (د. م، دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م)، ج١، ص٤٥٦.

(٤) أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، ج٤، ص٢١٤٦، أبو القاسم، صلاح بن علي، **النجم الثاقب شرح كافية ابن**

- المسألة السادسة: الخلاف في جواز إعمال عاملين في معمول واحد<sup>(١)</sup>.
- المسألة السابعة: الخلاف في التقديم في المقتضي: أهو شرط، أم أكثرى؟<sup>(٢)</sup>.
- المسألة الثامنة: الخلاف في جواز التنازع إذا كان العامل سبباً مرفوعاً<sup>(٣)</sup>.
- المسألة التاسعة: الخلاف في وجوب إظهار كل معمول لطالبه إذا كان العامل الأول طالب مرفوع، وأدت مطابقتة إلى مخالفة خبر، ومخبر عنه<sup>(٤)</sup>.
- المسألة العاشرة: الخلاف في العامل إذا تنازع ثلاثة<sup>(٥)</sup>.
- المسألة الحادية عشرة: الخلاف في جواز التنازع في فعل التعجب<sup>(٦)</sup>.
- المسألة الثانية عشرة: الخلاف في قول العرب: ما قام وقعد إلا زيد<sup>(٧)</sup>.
- المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في قولهم: أعطيت وأعطاني أخوك درهمين<sup>(٨)</sup>.
- المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في قولهم: كلمت وكلمني أخوك كلمتين<sup>(٩)</sup>.

الحاجب، تحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة، ط ١، (اليمن، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ)، ج ١، ص ١٩٣.

(٥) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تح: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط ١، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، ج ٢، ص ٩٤، شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبدالموجود، ط ١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، ج ٢، ص ٦٤٦ - ٦٤٧، ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، د. ط، (بيروت: نشر، دار السلام، ٢٠١٤م)، ج ٢، ص ٦٦٠، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٥٢.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١٣٩.

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١٤٠ - ٢١٤١، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٥١.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١٤٤ - ٢١٤٥.

(٣) السابق، ج ٤، ص ٢١٤٦ - ٢١٤٧.

(٤) السابق، ج ٤، ص ٢١٤٨، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج ١، ص ٤٦٢.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١٤٨ - ٢١٤٩.

(٦) السابق، ج ٤، ص ٢١٥٠.

- المسألة الخامسة عشرة: الخلاف في قولهم: متى رأيت وقلت زيدًا منطلقًا<sup>(٢)</sup>.
- المسألة السادسة عشرة: الخلاف في قولهم: ضربت وضربني قومك قومك<sup>(٣)</sup>.
- المسألة السابعة عشرة: الخلاف في قول امرئ القيس، هل هو من باب الإعمال؟<sup>(٤)</sup>.
- فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلًا من المال
- المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في جواز التنازع في الحال<sup>(٥)</sup>.
- المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في جواز التنازع في المضمّر<sup>(٦)</sup>.
- المسألة العشرون: الخلاف في جواز كون التنازع فيه أكثر من واحد<sup>(٧)</sup>.

#### وسأتناول في هذا الجزء مسألتين:

- المسألة الثانية: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعًا.
- المسألة الثالثة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنّ).
- إشكالية البحث:** تكمن إشكالية البحث في الاطلاع على الكثير من كتب الخلاف النحوي، وكتب التراث؛ لاستخراج جل ما اختلف فيه النحاة في باب التنازع.
- أهمية البحث:** ترجع أهمية هذا البحث في كونه يُلقي الضوء على مسائل الخلاف في باب التنازع، وجمعها في دراسة واحدة.

- 
- (٧) السابق، ج٤، ص٢١٥٠.
- (٨) السابق، ج٤، ص٢١٥٠.
- (٩) السابق، ج٤، ص٢١٥١.
- (١٠) السابق، ج٤، ص٢١٥٢، السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د. عبد الحميد هنداي، د. ط، (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج٣، ص١٢٢.
- (١١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٤، ص٢١٥٣.
- (١٢) السابق، ج٤، ص٢١٥٣.
- (١٣) السابق، ج٤، ص٢١٤٦، أبو القاسم، النجم الناقب شرح الكافية ابن الحاجب، ج١، ص١٩٣.

**أسئلة الدراسة:** تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

أولاً: ما هو أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعاً؟

ثانياً: ما حكم التنازع إذا كان العامل في باب (ظن)؟

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى: أولاً: إثبات أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعاً، حيث يجوز إعمال الثاني في الاسم الظاهر بعدهما، ويكون فاعل الأول مضمراً وجوباً على شريطة التفسير.

ثانياً: إذا كان العامل في باب (ظن) فحكمه في التنازع جواز حذف المفعول الثاني؛ لورود السماع به.

**المصطلحات والمفاهيم:** يُسهم البحث في بيان مفهوم التنازع النحوي، فالتنازع في العمل يسمى أيضاً: باب الإعمال، وحقيقته: أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان، أو اسمان يشبهانهما في التصرف، أو متصرف واسم يشبهه في التصرف، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وغير مرفوع واقع بعد "إلا" على الأصح فيهما، وهو مطلوب لكلٍ منهما من حيث المعنى، أي: المعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

فالطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، أي: أن يكون العاملان يطلبان الفاعلية في الاسم المتأخر عنهما، أو يطلبان معاً المفعولية، أو أن أحد العاملين يطلب الاسم المتأخر للفاعلية، ويطلب الثاني الاسم المتأخر للمفعولية.

ويسهم البحث كذلك في بيان مفهوم الخلاف أو المخالفة، **فالخلاف معناه في اللغة:** المضادة.

**واصطلاحاً:** هو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله وقوله، ويعبر بالخلاف عموماً لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة.

**حدود البحث:** هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية، وله حدود موضوعية حيث تركز هذه الدراسة على دراسة مسائل الخلاف في باب التنازع على النحو المذكور سابقاً.

**منهج البحث:** اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة، وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفاً دقيقاً، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال، والمنهج التاريخي الذي يهتم بتتبع الظاهرة عبر فترة زمنية محددة.

**أدوات البحث:** تمثلت منهجية البحث وأدواته في النقاط التالية:

**أولاً: التمهيد للدراسة** بذكر مفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي معتمداً في ذلك على المنهج التاريخي.

**ثانياً:** التمهيد للمسألة المذكورة بمقدمة تُعين على فهمها.

**ثالثاً:** الاستدلال بالشواهد القرآنية والشعرية والنثرية على المسألة موضع الدراسة، مع بيان موضع الشاهد واللغة في البيت الشعري.

**رابعاً:** وثقت النصوص والآراء، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها، أو إلى أمهات الكتب النحوية.

**خامساً:** سرد آراء النحويين في المسألة وأدلة كل فريق مع الرد على أدلة الفريق الضعيف مستنداً في ذلك على أقوال النحويين، وبما استدلوا به من شواهد قرآنية، وشعرية، ونثرية، وعلل نحوية.

**سادساً:** ضبط الشواهد الشعرية ضبطاً تاماً معتمداً في ذلك على كتب الشواهد؛ كـ"الخزانة"، وغيرها.

**سابعاً:** استخرجت مسائل الخلاف في التنازع من خلال الاطلاع على الكثير من كتب النحو التراثية؛ وذلك بهدف جمع كل ما ذكره النحاة من مسائل تتعلق بهذا الباب.

**ثامناً:** ذكرت المعلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها أول مرة، وفي نهاية البحث في ثبت المراجع والمصادر.

**الدراسات السابقة:** في حدِّ علم الباحث لا تُوجد رسالة أو بحث علمي تناول هذه المسائل مجتمعة بالبحث والدراسة من قبل، إلا أن بعض هذه المسائل قد تناولتها بعض كتب النحو، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع الدراسة، وقد استفدت من عرضها، وأحلت عليها أثناء الدراسة، ومن هذه الكتب:

١ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: للعكبري، أبو البقاء؛ عبد الله بن الحسين، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١ (د. م: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م).

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: للأنباري، أبو البركات؛ محمد بن القاسم أبو بكر، تح: حسن حمد، ط ١، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م).

**إجراءات وهيكل البحث:** اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وتوصيات، وفهرس للمراجع.

**فأماً المقدمة** فذكرتُ فيها: أهمية البحث وأهدافه، وإشكاليته، ومنهجه، والدراسات السابقة، وأدوات البحث وهيكله.

**وأماً التمهيد** فاشتمل على التعريف بمفهوم الخلاف النحوي في اللغة والاصطلاح، ونشأته، وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي.

**وأما المبحثين:**

**فالأول:** مسألة: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعاً.

**والثاني:** مسألة: الخلاف في جواز حذف الضمير من باب (ظنَّ).

## التمهيد: مفهوم الخلاف النحوي وتأريخه

الخلاف لغة: معناه: المخالفة<sup>(١)</sup>، والمضادة.

الخلاف في الاصطلاح: هو أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله وقوله<sup>(٢)</sup>، ويُعبر بالخلاف عمومًا لإرادة المسائل المختلف فيها على وجوهها المتعددة<sup>(٣)</sup>.

الخلاف: نشأته، وتطوره، وأسبابه، وأهم كتب الخلاف النحوي.

### أولاً: الخلاف: نشأته وتطوره:

ملامح الخلاف النحوي بدأت تتسع عند علماء الطبقة الثانية من علماء البصرة، ومنهم: عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، فقد كان علماء هذه الطبقة أوفر حظاً في هذا الشأن ممن سبقهم من علماء الطبقة الأولى، فقد ازدادت المباحث لديهم، وأضافوا كثيراً من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينهم، فعبد الله بن أبي إسحاق كان أول من نشط للقياس، وأعمل فكره فيه، وخرّج عليه مسائل كثيرة، وافقه عليها عيسى بن عمر، وخالفهما بعض معاصريهم، فانفسح ميدان القول في هذا العلم<sup>(٤)</sup>، فلم يقتصر الخلاف بين النحاة إلى انتقاد بعضهم بعضاً، وإنما توسع ليشمل القراء والشعراء، ولم

(١) ابن منظور، مُجَدِّدُ لِسَانِ الْعَرَبِ، د. ط، (القاهرة، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م)، ج٩، ص٨٦، الزبيدي، مُجَدِّدُ مَرْتَضَى الْحُسَيْنِيِّ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد مُجَدِّدُ مَحْمُود، د. ط، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م)، ج٦، ص١٠٢.

(٢) الراغب الأصفهاني، الحسين بن مُجَدِّدِ، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: مُجَدِّدُ خَلِيلِ عَيْنَاتِي، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م)، ص٢٩٤.

(٣) قد يصل عدد وجوه المسألة الواحدة، فيما رواه الشوكاني في كتاب "نيل الأوطار" نقلاً عن الذهبي في إحدى رواياته إلى ستين وجهاً. الشوكاني، مُجَدِّدُ بَنِ عَلِيٍّ، مقدمة نيل الأوطار، تقديم وتعريف: وهبة الزحيلي، اعتنى به: مُجَدِّدُ عَبْدِ الْعَظِيمِ، مُجَدِّدُ تَامِرٍ، د. ط، (القاهرة، نشر: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٤م)، ج١، ص٥.

(٤) الطنطاوي، الشيخ مُجَدِّدُ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط١، (مصر، دار المنار، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)، ص ٢٨ - ٢٩.

يتوقفوا عند معاصريهم، وإنما امتد ليشمل متقدمي القراء وشعراء العصر الجاهلي، والمخضرمين، وقد وصل الأمر إلى أن فرض النحاة أنفسهم على معاصريهم من الشعراء<sup>(١)</sup>. والذي أعطى النحاة هذه السطوة والمكانة هو سعيهم إلى حفظ اللغة وسلامة القرآن بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة، وبعد أن فشا اللحن بين الأقدمين - اعتقد النحاة أن العربي يجوز عليه الخطأ، ويصدر عنه الغريب، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب، وأن يتجهوا إلى أفصحها لساناً وأقواها بياناً<sup>(٢)</sup>، فظهرت عند نحاة هذه الطبقة - ولا سيما عند عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر - ظاهرة الطعن على العرب<sup>(٣)</sup>، وعدم التسليم بكل ما تقوله العرب، وإن العرب يجوز عليهم الخطأ، وما فعله نحاة الطبقة الثانية البصرية من تغليط للشعراء دَفَعَ متأخري النحاة إلى تخطئة من يحتج بشعره من الجاهليين، فقد نقل السيوطي في "المزهر" عن علماء اللغة والنحو أقوالاً كثيرة لنحاة ولغويين أجازوا لأنفسهم تغليط الشعراء<sup>(٤)</sup>.

أما الموقف الذي اتخذته النحاة من القراء، فلم يختلف كثيراً عن موقفهم من الشعراء، فكما لم يسلم الشعراء من تغليط النحاة وتخطئتهم، كذلك لم يسلم القراء؛ فقد ضَعَفَ النحاة

(١) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. ط، (أبو ظبي، نشر: الجمع الثقافي، ٢٠٠٢م)، ص ٣٧، وما دار بين الخليل بن أحمد، ومُجَدِّد بن منذر الشاعر فقد قال له الخليل، "إنما أنتم معشر الشعراء تبع لي، وأنا سكان السفينة، إن قرضتكم ورضيت قولكم نفقتم وإلا كسدت". الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط ٢، (بيروت، دار الفكر، د. ت)، ج ١٨، ص ١٩٠.

(٢) السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، د. ط، (القاهرة: دار المعارف، نشر: ١٩٦٨م)، ص ١٤٦.

(٣) الجمحي، مُجَدِّد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود مُجَدِّد شاكر، تقديم: عبد الحكيم راضي، د. ط، (القاهرة، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر: ٢٠٠١م)، ج ١، ص ١٦، والزبيدي، مُجَدِّد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: مُجَدِّد أبي الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م)، ص ٢٦.

(٤) عقد في كتابه: المزهر في علوم اللغة وأنواعها باباً لمعرفة أغلاط العرب، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ج ٢، ص ٤٩٤.

قراءة بعضهم، واتهموا بعضهم بالجهل بأصول العربية، كما فعلوا مع ابن عامر مُقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات أحد قراء أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة<sup>(١)</sup>؛ فَعُدُّوا قراءة ابن عامر: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ)<sup>(٢)</sup> - قراءة ضعيفة، وقد وهم فيها القارئ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام: (شركائهم) بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق: (شركاؤهم) بالواو، فدل على صحة ما ذهبوا إليه<sup>(٣)</sup>.

فقد قرأ ابن عامر وأهل الشام بضم الزاي ورفع "قتل" ونصب "أولادهم" وخفض "شركائهم" على أن "قتل" مضاف إلى "شركائهم" ومعموله "أولادهم"، ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول<sup>(٤)</sup>.

فالسبب الذي دفع ابن عامر إلى هذه القراءة هو رسم المصحف، ولم يعتمد على الرواية<sup>(٥)</sup>، وذلك أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه هو قبيح في القرآن، لكنه يجوز في الشعر، فجعلوا السبب في هذه القراءة هو اتباع القارئ للحط الذي وجده في مصاحف أهل الشام<sup>(٦)</sup>.

ولم يتوقفوا عند الحكم على قراءة أحد القراء السبعة بالشذوذ، وإنما تَعَسَّفَ بعض

(١) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٥٠.

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٣٧.

(٣) السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة، ص ٢٣١، وتفصيل هذه المسألة عند: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص ٤٢٧ - ٤٣٦.

(٤) الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، د. ط، (القاهرة، نشر: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٩م)، ج ٢، ص ١٦٥.

(٥) علي، عبد العال سالم، أثر القراءات في الدراسات النحوية، د. ط، (القاهرة، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٩م)، ص ١٠.

(٦) ابن خالويه، أبي عبد الله، الحجة في القراءات السبع، د، ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م)، ص ١٥٠ - ١٥١.

النحاة في ردّ القراءة، إذ قال المبرد: "لو صَلَّيْتُ خلف إمام يقرأ: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لَوْلَنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٢)</sup> لأخذت نعلي ومضيت"<sup>(٣)</sup>، ويتابعه تلميذه الزجاج<sup>(٤)</sup>.

فالنحاة قد نقدوا القراء، وضعفوا قراءاتهم واتهموهم بالجهل بأصول العربية، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة، ونافع مقرئ أهل المدينة، مع العلم بأنّ القراء لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية، بل على الأثبات في الأثر، والأصح في النقل، فإذا ثبتت عندهم رواية قبلوها، ولم يجل دون قبولها خروجها على القياس، ومنافاتها لحكم الأغلب؛ وذلك لأن القراءة عندهم سنّة مُتَّبَعَة، والإسناد: هو محور القبول والرفض، فما صح منه قبلوه، ولو تعارض مع مقاييس النحاة، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم<sup>(٥)</sup>.

وبعد أن غلّط النحويون المتقدمون الشعراء والقراء والفصحاء من العرب، كما حدث مع أبي عمرو بن العلاء عندما سأل أبا خيرة الأعرابي عن قولهم: (استأصل الله عرقاتهم)، فنصب أبو خيرة التاء من "عرقاتهم"، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة، لان جلدك! وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح؛ لأنه كان قد سمعها منه بالكسر<sup>(٦)</sup>، فرواية أبي خيرة، وهو أحد الرواة الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة لم يعد مسلماً بها عند النحاة؛ لضعف

(١) سورة إبراهيم من الآية ٢٢.

(٢) سورة النساء من الآية ١.

(٣) المبرد، مُجَدِّد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: مُجَدِّد عبد الخالق عزيمة، د. ط، (القاهرة، نشر: دار الكتب المصرية، ٢٠١٣م)، مقدمة المحقق، ج ١، ص ١٢٠.

(٤) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١١٩، الأنباري، الإنصاف، ج ٢، ص ٤٦٣.

(٥) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٥٠.

(٦) السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، د ط، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م)، ص ٢٥، وابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: مُجَدِّد علي النجار، د. ط، (بيروت، عالم الكتب، د. ت)، ج ١، ص ٣٨٥، ج ٢، ص ١٥.

لسانه بتقدم السن<sup>(١)</sup>، ثم غلطوا بعضهم بعضاً<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن استمر الخلاف هادئاً إلى عهد الخليل في البصرة والرؤاسي في الكوفة، اشتد بين الكسائي وسيبويه، وأول مظهر من مظاهر الخلاف بين المدرستين ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي بحضرة يحيى بن خالد البرمكي في المسألة الزنبورية<sup>(٣)</sup>، ومناظرة الكسائي مع الأصمعي بحضرة الرشيد في رفع (رئمان) ونصبها وجرها من قول أفنون التغلي<sup>(٤)</sup>، وهذه المناظرات لا تعدو أن تكون مظهرًا من مظاهر التنافس بين العلماء؛ للوصول إلى الرزق، أو بلوغ المنزلة عند السلطان؛ فقد جاء سيبويه من البصرة؛ ليحل في بلاط الخلافة سبيدًا للعلماء، وبهذا يفقد الكسائي ما يشغله في قلوب ذوي الأمر، فالخلاف إذًا بدأ مبكرًا، لكنه لم يتخذ شكل العصبية المذهبية إلا عند المتأخرين، وذلك عندما أصبح "كتاب سيبويه" الأساس الذي يقوم عليه الخلاف، فهو قد ضمنه كثيرًا من المؤاخذات النحوية، فقد غلّط فيه عيسى بن عمر ويونس والخليل، واتهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت، وبذلك فتح سيبويه باب المؤاخذات النحوية واسعًا على مصراعيه، ولم ينج كتابه نفسه من تخطيط النحويين، فقد نظر فيه الأخفش، وكان يُعلق عليه تارة، ويُخطئ تارة، وتارة يستدرك، وكذلك فعل الكسائي والفرّاء والمازني وغيرهم، فجميعهم قرأوا الكتاب، وعنوا به، وعلقوا عليه، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل<sup>(٥)</sup>، ثم جاء المبرد فجمع هذه التعليقات،

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، المجلس الثاني، ص ٧.

(٢) السابق، ص ٣-٥.

(٣) الزجاجي، مجالس العلماء، المجلس الثاني، ص ٩.

(٤) السابق، المجلس السابع عشر، ص ٣٥. وأفنون (٠٠٠ - نحو ٦٠ ق هـ = ٠٠٠ - نحو ٥٦٤ م): هو صريم بن معشر بن ذهل بن تميم، من بني تغلب: شاعر، جاهلي، يماني الأصل، مات في بادية الشام، لقب بأفنون؛ لقوله في أبيات: (إنّ للشبان أفنونًا). الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط ٦، (لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤ م)، ج ٣، ص ٢٠٤.

(٥) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨ م)، ص ١٤٣.

وزاد عليها شيئاً في كتاب سماه "مسائل الغلط"، ثم دار الخلاف في هذه التعليقات، فألفت الردود والكتب، واشتد الخلاف، واتخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد، فظهر نحاة متعصبون انقسموا على أنفسهم: ثعلب (ت ٢٩١هـ) وتلاميذه، والمبرد (ت ٢٨٥هـ) وتلاميذه، واشتد الأمر كثيراً بمجىء السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، والرماني (ت ٣٨٤هـ)، إذ اتخذ الخلاف شكلاً من أشكال الجدل والمنطق والفقه.

### ثانياً: أسباب الخلاف النحوي:

إن أسباب الخلاف بين النحاة كثيرة، وهي مثار خلاف بين الباحثين قديماً وحديثاً، ولكن يمكن إرجاع أسباب الخلاف النحوي إلى الآتي:

أ. طبيعة اللغة العربية التي تمتاز بالاتساع وغزارة الألفاظ؛ لأنها تنتشر في أراض مترامية الأطراف، في قبائل تفصل بينهم الحواجز الطبيعية، فتكون لكل منهم لغته الخاصة، حتى يكاد بعضهم لا يميز لغة الآخرين حتى قيل: (ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا)<sup>(١)</sup>، مما يعني وجود أكثر من عربية يترتب عليها اختلاف في استخدام بعض المفردات، فالحميريون يقولون للرجل: ثب، أي: اجلس، على حين أن الوثب في لغة نزار الطمر<sup>(٢)</sup>، فاختلف اللغات بين القبائل العربية جعل العلماء يتفاوتون في تحديد اللغة الفصيحة.

وعلى هذا اختلف النحويون، واختلفت أقيستهم في صياغة القواعد؛ لأن ما يصل إلى أحد النحويين من مادة لغوية أو نحوية لا يصل إلى نحوي آخر، فيُعد هذا سبباً للحكم على لغة ما بالشذوذ؛ لأنها غير مسموعة<sup>(٣)</sup>، إذ تكون الظواهر القليلة الشيع مدعاة لاختلاف

(١) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، د ط، (جدة، دار المدني، د. ت)، ج ١، ص ١١.

(٢) السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج ١، ص ٣٩٦.

(٣) العزاوي، فائزة علي، الخلاف النحوي في كتب معاني القرآن للفراء والأخفش والزجاج، ص ٤.

النحاة في النظرة إليها.

**ب . طبيعة النحو العربي** التي تقوم على الاجتهاد والتعليل تجعل النحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها، مما يؤدي إلى تباين وجهات نظر النحاة في التعليل والاجتهاد؛ لأن الاجتهاد يقوده إلى طرح العلل والظواهر النحوية لتعزيز الرأي الذي يراه، ومن الطبيعي أن يجتهد النحوي بقدر ما يمتلك من حس لغوي ولفظي، ثمليه عليه ثقافته اللغوية، واجتهاده الشخصي<sup>(١)</sup>.

**ج . الاختلاف المنهجي:** اتخذ الكوفيون منهجًا يختلف كثيرًا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير، ونبت القليل النادر والتعليل والتأويل، فإن الكوفيين اعتمدوا على السماع العام قليلاً كان أم كثيراً، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعاً لاختلافهم في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة.

وهذا الاختلاف المنهجي تمثل في النزعة العقلية والفلسفية لدى بعض النحاة، أو الاهتمام بالسماع وتغليبه على النزعة العقلية لدى بعضهم الآخر، وتأثر بعضهم بالعلوم الأجنبية أو الإسلامية مما ساعد على طبع درسهم النحوي بطابع وسمات مميزة<sup>(٢)</sup>.

**د . التنافس بين العلماء:** سعى علماء المصْرَيْن؛ البصرة والكوفة في القرن الثاني الهجري إلى إظهار مقدرتهم العلمية؛ بُغية كسب جاه علمي أو مالي مما أدى إلى ظهور آراء متباينة، كل رأي منها يعبر عن شخصية صاحبه، وقد أسهم الخلفاء والأمراء في إثارة التنافس بين العلماء، فكانت أغلب المنافسات على أيديهم، فحكموا في كثير منها، فنصروا وخذلوا، ورفعوا وخفضوا، فكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذا التنافس الذي كان يأمل كل واحد فيه أن يكون المجلي<sup>(٣)</sup>.

(١) المرجع السابق، ص ٥.

(٢) مندبل، حسن، الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، ص ٩.

(٣) الطنطاوي، نشأة النحو، ص ٣٨.

هـ. الدوافع المادية والأطماع الشخصية، والعصبية للبلد، من أكثر الأسباب التي أثارت الخلافات بين العلماء، ولَوَّنت الخلاف بشيء من العنف<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: أهم كتب الخلاف النحوي:

عند تتبع التراث النحوي العربي نجد عددًا من المؤلفات قد عنيت بالخلاف النحوي، وليس ما نشر بعنوان الخلاف النحوي هو المصدر الوحيد لدراسة الخلاف في العربية والتأريخ له، فقد أثبتت الدراسات التي نهض بها المحدثون أن كتب النحو والصرف، وكتب إعراب القرآن وتفسيره، والمعجمات اللغوية، وكتب الأمالي والنوادر والمجالس وشروح المتون النثرية تشتمل على الكثير مما يُعرف بمسائل الخلاف النحوي بين العلماء، فكتاب سيبويه وهو أقدم كتاب وصل في النحو، حمل في طياته الكثير من المسائل التي خالف فيها سيبويه شيوخه، كذلك سار على طريقه من ألف بعده من النحاة في النحو والصرف وعلوم اللغة؛ فقد ذكروا في كتبهم مسائل خلافية كثيرة، إلا أن الكثير من علماء العربية القدماء خصَّ موضوع الخلاف بالتأليف، فأفردوا له كتبًا كثيرة، أتى الزمن عليها، ولم يصل إلينا منها إلا القليل.

وسأقدم سردًا بأهم كتب الخلاف النحوي وكتب الردود والانتصارات، وقد قسمت هذه المؤلفات إلى قسمين: مطبوعة، ومفقودة، وأرتبها بحسب تاريخ وفيات أصحابها.

### القسم الأول: كتب الخلاف النحوي المطبوعة، وهي:

الأول: "مسائل الغلط"، أو "الرد على سيبويه"، للمبرد، أبو العباس؛ مُجَّد بن يزيد بن عبد الأكبر، المتوفى سنة (ت ٢٨٥هـ)<sup>(٢)</sup>.

(١) السيراقي، أخبار النحويين البصريين، د. ط، (القاهرة، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م)، ص ٤، السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ترجمة: ثعلب، تحقيق: علي مُجَّد عمر، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٥م)، ج ١، ص ٣٩٧.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج ١، ص ٢٧٠. وقد تناوله بالدراسة سيف الدين طه الفقراء في بحث عنوانه: (من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرِّد في كتابه المقتضب)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم

**الثاني:** "الانتصار لسيبويه على المبرد"، لابن ولاد، أبي العباس؛ أحمد بن محمد التميمي النحوي، المتوفى سنة (٣٣٢هـ)<sup>(١)</sup>، حققه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، وصدر عن مؤسسة الرسالة في بيروت، سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، وحققه - أيضاً - عبد الحميد عوض السيوري، القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب، ١٩٦٩ م.

**الثالث:** "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، أبي القاسم؛ عبد الرحمن بن إسحاق، المتوفى سنة (٣٣٧هـ)<sup>(٢)</sup>، قام بتحقيقه الأستاذ مازن المبارك، وصدر عن مطبعة المدني في القاهرة سنة ١٩٥٨ م.

**الرابع:** "مجالس العلماء"؛ لأبي القاسم الزجاجي، وهو يُعد من أحسن الكتب التي تعرّضت للمناظرات، ومسائل الخلاف بين العلماء<sup>(٣)</sup>.

**الخامس:** "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"؛ لأبي البركات الأنباري، المتوفى سنة ٥٧٧هـ<sup>(٤)</sup>.

**السادس:** "التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"؛ لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ<sup>(٥)</sup>.

**السابع:** "مسائل خلافية في النحو"؛ لأبي البقاء العكبري أيضاً، حققه د. محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.

الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٣٩، ديسمبر ٢٠١٥ م.

(١) السابق، ج ١، ص ٣٨٦.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٧٧.

(٣) هذا الكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وصدر عن مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

(٤) الكتاب من أشهر كتب الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص ١٣٥، وقد حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٧٦ م.

**الثامن:** "اتتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة"، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، المتوفى سنة ٨٠٢هـ، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، وصدر عن عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٩٨٧م.

**التاسع:** "مسائل الخلاف بين البصريين والبعثاديين"، للشيخ أبي رشيد؛ سعيد بن محمد بن سعيد النيسابوري<sup>(١)</sup>، تحقيق وتقديم: معن زيادة، رضوان السيد، نشر: طرابلس، الناشر: معهد الإنماء العربي، تاريخ النشر: ١٩٧٩م، وقيل: إنه مطبوع بليدن، ومنه نسخة خطية في مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٤٣٤٥.

### القسم الثاني: كتب الخلاف النحوي المفقودة، وهي:

**الأول:** "المهذب في النحو" للدينوري، أبو علي؛ أحمد بن جعفر، المتوفى سنة ٢٨٩هـ<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** "اختلاف النحويين"، لثعلب، أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المتوفى سنة ٢٩١هـ<sup>(٣)</sup>.

**الثالث:** "المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون"، لابن كيسان؛ أبي الحسن محمد بن إبراهيم، المتوفى سنة ٣٢٠هـ<sup>(٤)</sup>.

**الرابع:** "المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين"، للنحاس؛ أبي جعفر، أحمد بن محمد بن

(١) وقد ذكره كحالة، عمر رضا، صاحب معجم المؤلفين، د. ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م)، ج ٤، ص ٢٣٠، وفي معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس، يوسف إيلان، د. ط، (القاهرة، نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨م)، ج ١، ص ٣١١، باسم (المسائل في الخلاف بين البصريين والبعثاديين).

(٢) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م)، ج ٢، ص ٢٤٠.

(٣) ابن النديم، أبو الفرج محمد، الفهرست، د. ط، (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٩م)، ص ٨١، كحالة، معجم المؤلفين، ج ٢، ص ٢٠٣.

(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٨٩، الحموي، معجم الأدباء، ج ١٧، ص ١٣٩.

إسماعيل، المتوفى سنة (٣٣٨هـ)<sup>(١)</sup>.

**الخامس:** "الرد على ثعلب في اختلاف النحويين" لابن درستويه، أبي مُجَدِّد؛ عبد الله بن جعفر، المتوفى سنة (٣٤٧هـ)<sup>(٢)</sup>، وله كتب أخرى في الخلاف أكثرها ردود على النحاة منها: (الرد على ابن خالويه في الكل والبعض)، و(الرد على أبي يزيد البلخي ت٣٢٢هـ)، و(الرد على الفراء في المعاني)، و(الرد على المفضل في الرد على الخليل)، و(نقض كتاب الراوندي على النحويين)<sup>(٣)</sup>.

**السادس:** كتاب "الاختلاف"، لعبيد الله بن مُجَدِّد بن جعفر بن مُجَدِّد بن عبد الله الأزدي، المتوفى سنة ٣٤٨هـ<sup>(٤)</sup>.

**السابع:** "الخلاف بين النحويين" للرماني، أبي الحسن؛ علي بن عيسى بن عبد الله، المتوفى سنة (٣٨٤هـ)، وله كتاب آخر ذكر في "إنباه الرواة" باسم: (الخلاف بين سيبويه والمبرد)<sup>(٥)</sup>.

**الثامن:** "كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين"، لابن فارس؛ أحمد بن زكريا القزويني، المتوفى سنة ٣٩٥هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) السيوطي، بغية الوعاة، ج١، ص٣٦٢، والبغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، د ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م)، ج١، ص٦١.

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص٦٩.

(٣) السابق، ٥٩-٦٠.

(٤) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص١٢٨، والبغدادي، هدية العارفين، ج١، ص٦٤٦.

(٥) القفطي، إنباه الرواة، ج٢، ص٢٩٥، قال: "أما الرماني (ت٣٨٤هـ) فله كتابان أحدهما عام، وهو (الخلاف بين النحويين)، وأما الآخر فهو خاص، وهو (الخلاف بين سيبويه والمبرد)".

(٦) الحموي، معجم الأدباء، ج٤، ص٨٥. وقد ذكره السيوطي في "البغية" باسم (اختلاف النحويين)، ج١، ص٣٥٢، وذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون"، ج١، ص٣٣، وإسماعيل البغدادي في "هدية العارفين" باسم: (اختلاف النحاة) ج١، ص٦٨، وله كتاب آخر في النصرة لثعلب سماه (كتاب الانتصار لثعلب). بغية الوعاة، ج١، ص٣٥٢.

التاسع: "تعليق على كتاب سيبويه"، لابن برهان، المتوفى سنة ٤٥٦هـ<sup>(١)</sup>.

العاشر: "إصلاح ما وقع في أبيات سيبويه، وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل"، لابن هشام اللخمي، المتوفى سنة ٥٧٧هـ<sup>(٢)</sup>.

الحادي عشر: "مسائل الخلاف في النحو"، لعبد المنعم بن محمد الغرناطي، المعروف بابن العرس، المتوفى سنة ٥٩٧هـ<sup>(٣)</sup>.

الثاني عشر: "التنبية على أغلاط الزمخشري، وما خالف فيه سيبويه"، لأبي الحجاج؛ يوسف بن معزوز القيسي، المتوفى سنة ٦٢٥هـ<sup>(٤)</sup>.

الثالث عشر: "الإسعاف في مسائل الخلاف"، لأبي محمد؛ جمال الدين الحسين بن بدر بن عبد الله بن إياز، المتوفى سنة ٦٨١هـ<sup>(٥)</sup>.

الرابع عشر: "رءوس المسائل في الخلاف"، لأبي إسحاق؛ إبراهيم بن أصبح<sup>(٦)</sup>.

(١) كحالة، معجم المؤلفين، ج٧، ص٣١٦.

(٢) الزركلي، الأعلام، ج٥، ص٣١٨.

(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص١١٦.

(٤) السابق، ج٢، ص٣٦٢. وقد ذكره السيوطي في "البغية" باسم: (الرد على الزمخشري في مفصله).

(٥) السابق، ج١، ص٥٣٢، والبغدادي، هدية العارفين، ذكره باسم (الإسعاف في علم الخلاف)، ج١، ص٣١٣، وفي

كشف الظنون، ذكره باسم (الإسعاف في الخلاف)، ج١، ص٨٥.

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص١٤٨.

## المبحث الأول

المسألة الثانية: أثر إعمال الثاني من المتنازعين والأول يطلب مرفوعاً<sup>(١)</sup>

إذا أعملنا الثاني من المتنازعين في الاسم الظاهر بعدهما- على ما هو المختار عند البصريين، والراجح عند الجمهور- فإن العامل الأول إمّا أن يطلب معمولاً يجوز حذفه كالمفعول به، أو يطلب معمولاً لا يجوز حذفه؛ كالفاعل والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

فإن كان يطلبه على جهة المفعولية وجب حذفه اختصاراً- إن لم يكن مفعولاً لا يُستغنى عنه، ففيه خلاف سيأتي- إن شاء الله- لئلا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة، سواءً أكان الثاني يطلبه على جهة المفعولية هو الآخر نحو: ضربتُ وأكرمْتُ زيداً، أم على جهة الفاعلية نحو: زرتُ وزارني عمرو، وإن كان يطلب ما لا يجوز حذفه، كأن يطلبه على جهة الفاعلية نحو: ضربني وأكرمْتُ زيداً، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين، وبيان هذه الآراء بشيءٍ من التفصيل فيما يلي:

المذهب الأول: مذهب سيبويه وجميع البصريين، يقول سيبويه: "وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومك، إذا أعملت الآخر فلا بُدَّ في الأول من ضمير الفاعل؛ لئلا يخلو من فاعل، وإنما قلت: ضربت وضربني قومك، فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون بغير فاعل"<sup>(٢)</sup>.

فقد ذهب سيبويه وجميع البصريين إلى أن إعمال ثاني المتنازعين في الاسم الظاهر

(١) ورد ذكرها عند سيبويه؛ عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط ٢، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م)، ج ١، ص ٧٩، ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٤٤، الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد، ج ١، ص ٣٣٦، الصيمري، عبد الرحيم الحسين العراقي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف المميم، ماهر ياسين الفحل، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ج ١، ص ١٤٨، ابن خروف، شرح الجمل، ج ٢، ص ٦٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٩.

بعدهما، وإضمار معمول الأول وجوباً على شريطة التفسير، فإذا قلت: ضربني وأكرمت زيداً، فإن فاعل (ضربني) ضميرٌ مستترٌ فيه يُفسَّرُ الاسم المتنازع عليه، ويكون موافقاً له في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

لكن ضمير الغائب الواحد لا يظهر في الفعل، فإذا تَنَبَّت أو جمعت ظهر نحو: قاما وقعد الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون.

وإنما قال البصريون بذلك؛ لامتناع حُلُوِّ الفعل من فاعلٍ ظاهرٍ أو مضمراً، وإذا كان الاسم الظاهر قد صار معمولاً للفعل الثاني فإن معمول الأول يُقَدَّرُ مضمراً؛ لثلا يلزم من عدمه حذف الفاعل<sup>(١)</sup>.

المذهب الثاني القائل بالجواز على تقدير حذف الفاعل، وهو مذهب الكسائي وهشام<sup>(٢)</sup> من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء القرطبي من الأندلسيين<sup>(٣)</sup>.

يقول ابن مضاء: "تقول: قام وقعد زيداً، فإن عَلَّقْتَ "زيداً" بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء لا يبيزه، والكسائي يبيزه على حذف الفاعل، وغيره على الإضمار الذي يُفسَّرُ ما بعده...، وأما أيُّ الرأيين أحق؟ فرأي الكسائي..."<sup>(٤)</sup>.

(١) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ١٤٨، ابن يعيش، الحسن بن مُجَدِّد، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، ط ١، (مصر، المكتبة التوفيقية، د. ت)، ج ١، ص ١٤٩.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي وعلماء الكوفة، من مؤلفاته: "مختصر في النحو"، "الحدود"، "القياس"، توفي عام ٢٠٩ هـ. إنباه الرواة ٣، ص ٣٦٤، بغية الوعاة ٢، ص ٣٢٨.

ورأيه عند: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، تح: مُجَدِّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، (بيروت، دار الجيل، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ج ٢، ص ١٧٧، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: مُجَدِّد كامل بركات، د. ط، (د. م، دار المدني، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م)، ج ١، ص ٤٥٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٤٩.

(٣) أبو حيان، التذليل والتكميل، ج ٣، ص ١٤٩، ارتشاف الضرب، ج ٤، ص ٢١٤٣.

(٤) ابن مضاء القرطبي؛ أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تح: د. مُجَدِّد إبراهيم البناء، ص ٨٥ - ٨٧، ط ١، (القاهرة، دار الاعتصام، ١٣٩٩ هـ، ١٩٧٩ م).

فالفاعل عندهم اسمٌ ظاهرٌ محذوف، والأصل في: ضربني وضربتُ زيدًا: ضربني زيدٌ وضربتُ زيدًا، وإنما قال الكسائي بحذف الفاعل هربًا من الإضممار قبل الذكر، فإنه يرى أن الحذف أسهلٌ من الإضممار قبل الذكر<sup>(١)</sup>.

واستدلَّ على ما ذهب إليه من حذف الفاعل بأبيات منها قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا      رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

لو كان حيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا      حيًّا الحَطِيمِمْ وَجُوهَهُنَّ وَزَمَزِمُ<sup>(٣)</sup>

فإن هذين البيتين يتعين فيهما أن يكونا من إعمال الثاني، إذ لو كانت من إعمال الأول لأضمر في الثاني ما يحتاج إليه، فكان يقول: وأرادوها رجال، حييا الحطيم وجوههن وزمزم، فلما كانت على إعمال الثاني والأول يطلب مرفوعًا ولم يبرز الضمير فيقول: تعفقوا

(١) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ج ٢، ص ٣٤٢، ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلية، شرح ألفية ابن معطي، تح: علي موسى الشوملي، ط ١، (مصر، مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ج ١، ص ٦٥٢، ابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٤٥٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ص ١٢، قدم له الشيخ: السيد أحمد صقر، والدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى، المكتبة المحمودية، سنة ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م، من قصيدة له بمدح بها الحارث بن جبلة الغساني. والبيت ورد عند: ابن خروف، شرح الجمل، ج ٢، ص ٦٠٦، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨٧، ابن يعيش، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٢٧، ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٦٣١، ابن الضائع، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٨٤.

موطن الشاهد، "تعفق... وأرادها رجال"، ووجه الاستشهاد، تقدم العاملان، "تعفق"، و"أرادها"، وتأخر المعمول "رجال"، وقد أعمل العامل الثاني، "أرادها" ورفع "رجال" فاعلاً له، وأعمل الأول "تعفق" في ضميره، وحذفه - مع أنه فاعل - على رأي الكسائي ومن معه، فزارًا من الإضممار قبل الذكر؛ ويجوز القول، إن في "تعفق" ضميرًا مستترًا، يعود إلى "رجال"، وهو وإن كان جمعًا، فهو في تأويل المفرد، فصح استتار ضميره مفردًا.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعروة بن أذينة في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج. ديوانه، ص ٣٦٨.

والبيت ورد عند: ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٦٣١، أبي حيان، التذييل والتكميل، ج ٣، ص ١٤٨، ابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٤٥٩.

بالأرطى، حيا قبلهن ظعائنا، دل ذلك على أنه محذوف وليس بمضمير<sup>(١)</sup>.  
 لكن زُده مذهب الكسائي بأن ما ادّعا من حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل  
 الذكر؛ لأنه على القول بالإضمار قد جاء بعده ما يُفسّره في الجملة، كما ثبت له نظير في  
 غير موضع من كلام العرب، أما حذف الفاعل وإخلاء الفعل عنه فغير معروف في شيء من  
 كلامهم؛ لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، ويستحيل تحقُّق المسند بدون المسند إليه<sup>(٢)</sup>.  
 وأما ما استدلل به من السماع فلا حجة فيه؛ "لإمكان جعله من باب أفراد ضمير  
 الجماعة مؤوَّلة بمفرد اللفظ مجموع المعنى"<sup>(٣)</sup>.

فهذه الشواهد على إعمال الثاني، وأضمر في الأول، لكن لم يُقل فيه: "تعفُّوا، حيا،  
 على لفظ التثنية والجمع؛ لأن ضمير المثني والمجموع يجوز أن يعود عليهما كما يعود على المفرد  
 باعتبار تأويلهما بـ"مَنْ ذُكِرَ أو ما ذُكِرَ"<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الوجه حمله سيبويه، حيث أجاز: ضربني وضربت قومك، بنصب (قومك)  
 على إعمال الثاني والإضمار في (ضربني) ضميرًا مفردًا، كأنه قال: مَنْ ثمَّ، وإن كان استقبح  
 أن يعود الضمير على المجموع مفردًا، وخرَّجه على قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله.

قال سيبويه: "فإن قلت: ضربني وضربت قومك، فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ  
 كالواحد، كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله، ولا بُدَّ من هذا؛ لأنه لا  
 يخلو الفعل من مضميرٍ أو مُظهِرٍ مرفوعٍ من الأسماء، كأنك قلت إذا مثَّلتَه؛ ضربني مَنْ ثمَّ

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨٧، ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ج ٢، ص ٦٠٦، ابن يعيش، شرح  
 التسهيل، ج ٢، ص ١٧٤، ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٦٣١.

(٢) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ١٤٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٥٠، الرضي، شرح الكافية،  
 ج ١، ص ١٨٣، الجرجاني، المقتصد، ج ١، ص ٣٣٧.

(٣) ابن يعيش، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٧٤.

(٤) ابن الضائع، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٨٥، أبو حيان، التذييل والتكميل، ج ٣، ص ١٤٩.

وضربت قومك<sup>(١)</sup>.

فمما عاد على المثني كما يعود على المفرد قول الشاعر:

لِمَنْ زُحْلُوفَةٌ زُلٌّ      بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

فكأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفُلٍ      أَوْ سُنْبُلًا كُجِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ<sup>(٣)</sup>

ومما عاد على المجموع كما يعود على المفرد قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنظِرُوا ﴾

﴿ وَمَا فِي بُطُونِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأحسن بني أبيه وأنبله.

فلم يقل: مما في بطونها؛ لأنَّ النعم تسد مسدَّ الأنعام، ولم يقل: أحسن الفتيان وأجملهم؛ لأنه بمعنى: أحسن فتي، وكذلك لم يقل: أحسن بني أبيه وأنبله؛ لأنه بمعنى: أحسن ابن، فأفرد الضمير حملاً على المعنى<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن أبي الربيع: "وأما قوله: (لو كان حيًّا قبلهن طعائناً) فيمكن عندي فيه تأويل"

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٩، ٨٠.

(٢) البيت من الهزج، وهو لامرئ القيس، ملحقات ديوانه ٤٧٢، قيل: أنشده وهو في مرضه حين رأى قبراً يحفر له، والبيت ورد عند: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ١، ص ١٨٣، ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٨١، ٦٣٣، أبي حيان، التذييل والتكميل، ج ٣، ص ١٤٩.

الزحلوقة: آثار تزج الصبيان من فوق التل، ويروى: زحلوقة، وهي بمعناها، الزُّلُّ: ما تزُّلُّ به القدم.

والشاهد فيه قوله: (بها العينان تنهل) حيث عاد الضمير في (تنهل) على المثني (العينان)، كما يعود على المفرد.

(٣) البيت من الكامل، وهو لسلمة بن ربيعة السدي، والبيت ورد عند: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج ١، ص ١٢٢، ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٨٢، ٦٣٣، أبي حيان، التذييل والتكميل، ج ٣، ص ١٥٠، والقرنفل والسنبل من أخلاط الأدوية التي تؤثر في العين وتسيل الدموع.

والشاهد فيه قوله: (كُجِلَتْ به) حيث عاد الضمير في (كُجِلَتْ) على المثني (العينين) كما يعود على المفرد.

(٤) سورة النحل من الآية ٦٦.

(٥) ابن يعيش، شرح التسهيل، ج ١، ص ١٢٨٧، ١٢٨، ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٢٨١، ٦٣٢، أبو حيان، التذييل والتكميل، ج ٣، ص ١٥٠، ١٥١، ابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٨٨.

آخر؛ لأن "الخطيم وزمزم" كلاهما من الحرم، فالمتقصد بهما: الحرم كله، لكنه عيّنهما تعظيمًا لهما، كما تقول: ضُربَ ظهره وبطنه، وأنت تريد: جميعه، وكما تقول: ضُربَ قرنه وقدمه، وأنت تريد: جميعه.

وبلا شك أن هذا أولى مما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل؛ لأن حذف الفاعل لم يُوجد في موضع فيكون هذا ثانيًا، وقد وُجدَ إضمار (مَنْ ذُكِرَ)<sup>(١)</sup>.

المذهب الثالث: مذهب الفراء حيث يرى أن العاملين إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار، نحو: قام وقعد أخواك، وإن اختلفا: فطلب الأول مرفوعًا والثاني منصوبًا نحو: ضربني وأكرمت زيدًا، فعنه أنه لا يجوز إعمال الثاني في هذه المسألة لما يلزم من ذلك من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، وكلاهما على خلاف الأصل.

وإنما صلاح هذه المسألة أن يعمل الأول - كما هو المشهور عنه<sup>(٢)</sup> - أو يُضْمَرُ الفاعل منفصلاً بعد الجملة المعطوفة، فتقول: ضربني وضربت زيدًا هو، وضربني وضربت الزيدتين هما، وضربني وضربت قومك هم.

قال الصيمري: "وهذا الذي ذكره الفراء هو قياسٌ، لولا ما سُمعَ من العرب من إعمال الفعل الثاني، وإضمار الفاعل في الفعل الأول وهو قول طفيل الغنوي:

وَكُمْتًا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنَ مُدْهَبٍ<sup>(٣)</sup>

(١) ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، د. ط، (بغداد، دار الرشيد، ٢٠٠١ م - ١٤٢٢ هـ)، ج ٢، ص ٦١٠، ٦١١.

(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل، ج ٣، ص ١٤٧، ابن مالك شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٢٩٠.

(٣) البيت من الطويل، وهو لطفيل بن كعب الغنوي في ديوان طفيل بشرح الأصمعي، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، ط ١، (بيروت، دار صادر، سنة ١٩٩٧ م)، ص ٧.

والبيت ورد عند: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٧، المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ٧٥، الفارسي، الإيضاح في شرح

المفصل، ج ١، ص ١٦٣، والأنباري، الإنصاف، ج ١، ص ٨٨، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٥١.

المعنى: يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

فقد ذكر في البيت فعلين أحدهما: (جرى) والآخر: (استشعرت)، وأنشده الرواة بنصب (لون مذهب) ب(استشعرت)؛ لأنه أقرب الفعلين إليه، فلا بد من إضمار فاعلٍ في (جرى) على ما ذكرنا، ولو أعمل (جرى) لقال: جرى فوقها واستشعرت له لونٌ مُذهب؛ لأن التقدير: جرى فوقها لونٌ مذهب واستشعرتَه" (١).

كما رُدَّ قوله: إنهما إن اتفقا في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: قام وقعد أخواك. بأنهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين تامين على أثر واحدٍ مدلولٌ على فساده في الأصول (٢)؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع أثرين متنافيين، "وهما القيام والعود معاً" من مؤثر واحد في حالٍ واحدة، وهو محال (٣).

الترجيح: يترجح عندي ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من إعمال الثاني وإضمار الأول على شريطة التفسير بالاسم المتنازع عليه؛ لأن عمدة ما استدلل به الكوفيون "الكسائي والفراء ومن وافقهما" هو الحذر من الإضمار قبل الذكر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

والحقيقة: أن ما حذروا ليس بمحذورٍ منه؛ لأن الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجودٌ في كلام العرب في غير هذا الباب وفي القرآن الكريم، ومن ذلك:

أولاً: ضمير الشأن والقصة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٤)، وقوله تعالى:

والشاهد فيه: قوله (جرى واستشعرت لون) حيث تقدم عاملان "جرى" و"استشعرت"، وتأخر عنهما معمول واحد "لون" الأول يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الثاني.

(١) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ١٤٩، ١٥٠، وأيضاً في حكاية الإضمار قبل الذكر عن العرب، ابن خروف، شرح الجمل، ج ٢، ص ٦١١، ٦١٣.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ١٨٣، ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٦٣٠.

(٣) ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، ج ١، ص ٦٥٣.

(٤) سورة الإخلاص: الآية (١).

﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup>.

ثانياً: الضمير المرفوع بـ(نعم وبئس) وما ألحق بهما نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتِنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: الضمير المجرور بـ(رُبَّ)، نحو: رُبَّه فتىً أكرمت<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأبواب الثلاثة لم يُقدِّم على الإضمار فيها على شريطة التفسير إلا بالسمع، وكما جاء السماع فيها جاء في هذا الباب أيضاً نثراً ونظماً.

فقد حكى سيبويه أن من كلام العرب: ضربوني وضربتُ قومك<sup>(٤)</sup>.

ولا يُعترض عليه بما قيل من أنه لم ينقله عن العرب، بل هو مثالٌ مخرَّجٌ على مذهبه؛ لأن هذا خلاف الظاهر<sup>(٥)</sup>.

وأيضاً فقد سُمع نظيره في الكلام الفصيح كقول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لغير جميلٍ من خليلي مُهْمِلٍ<sup>(٦)</sup>

وقول الآخر:

هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ وَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الأنبياء: آية ٩٧.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٧٧.

(٣) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ١٥٠، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٥٠، ابن أبي الربيع، الكافي في الإفصاح، ج ٢، ص ٦١٤.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٧٩.

(٥) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج ٢، ص ٦٩.

(٦) البيت من الطويل، ونسبه ابن مالك لبعض الطائيين.

والشاهد فيه: أن الواو من (جفوني) ضمير عائد على (الأخلاء)، وتقدمت عليه، فاستدل بذلك على جواز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد سبق تحريجه

(٧) البيت من البسيط، ولم أقف على نسبه لقائل معين، والبيت ورد عند: ابن يعيش، شرح التسهيل، ج ٢، ص ١٧٠.

فقد تقدّمت الواو من "جفوني" والنون من "هويني" المفسّر، فعلم أن ذلك وأمثاله جائز.

وإذا صحّ بالسمع أن العرب تُضمّر في هذا الباب على شريطة التفسير، كما أضمرت في باب الأمر والشأن، وفي باب "نعم وبئس"، وفي باب "رَبِّه رجلاً" على شريطة التفسير كان ما ذهب إليه البصريون هو الراجح.

ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٢٨٩، ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص ٢٠٧.

الغانيات: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بحسنها عن الزينة، ويروى:

هويني وهويت الحُرْدُ العُرْبَا أزمان كنت منوطاً بي هوىً وصبا

والشاهد فيه: أن نون النسوة من (هويني) ضمير عائذ على (الغانيات)، وتقدمت عليها، فاستدل بذلك على جواز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير.

## المبحث الثاني: الخلافا في جواز حذف الضمير من باب (ظنّ)

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

الأول: إضمام المفعول الثاني مؤخرًا، وهو مذهب المبرد<sup>(١)</sup>، والسيرافي<sup>(٢)</sup>، والجزولي<sup>(٣)</sup>، وابن مالك<sup>(٤)</sup>، وابن الناظم<sup>(٥)</sup>.

والثاني: حذف المفعول الثاني، وهو مذهب الزجاجي<sup>(٦)</sup>، وابن خروف<sup>(٧)</sup>، والشلوبين<sup>(٨)</sup>، وابن عصفور<sup>(٩)</sup>.

والأخير: إضمام المفعول الثاني مقدمًا نحو: ظننيه وظننت زيدًا قائمًا، وقد نسب إلى بعضهم<sup>(١٠)</sup>.

وقد ذكر ابن هشام<sup>(١١)</sup> في المسألة مذهبًا آخر هو أن يظهر المفعول الثاني، نحو: ظني قائمًا، وظننت زيدًا قائمًا، وعلى هذا القول تخرج المسألة من باب التنازع.

(١) المبرد، المقتضب، ج ٢، ص ١١٣.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج ١، ص ١٨٦.

(٣) الجزولي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج ١، ص ١٨٦.

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ٢، ص ٦٤٨.

(٥) ابن الناظم، شرح الألفية، ص ٢٥٨.

(٦) الزجاجي، الجمل، ص ١١٤.

(٧) ابن خروف، شرح الجمل، ج ٢، ص ٦٠٧.

(٨) الشلوبين، التوطئة، ٢٧٦.

(٩) ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٦١٧.

(١٠) ابن عصفور، شرح الجمل، ج ١، ص ٦١٦، وابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٤٥٥، وابن هشام، أوضح المسالك،

ج ٢، ص ٢٠٣. وقد ذكر ابن مالك وابنه أن الجميع لا يجوز عندهم تقديم الضمير، فلا تقول: ظني إياه، وظننت زيدًا

قائمًا، وهذا متعقب بأن ابن عصفور والرضي وأبا حيان وابن هشام وابن عقيل والشاطبي والأزهري والسيوطي ذكروا

التقديم على أنه أحد المذاهب الثلاثة، وقال الشاطبي: "وفي هذا النقل ما فيه، فقد ثبت الخلافا في المسألة".

(١١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٢٠٣.

وهذه المسألة تتعلق بمسألة أخرى، هي: هل يجوز حذف المفعول الثاني ل(ظن) اقتصاراً (الحذف لغير دليل)، أو اختصاراً (الحذف لدليل)؟

وقد اختلف النحويون في حكم حذف المفعولين اختصاراً، وورد في المسألة قولان:

الأول: جوازه على قلة، ونسبه إلى الجمهور أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك:

أولاً: بالسمع: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ إِيمَانَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: بخلهم خيراً لهم، فقد حذف المفعول الأول. وقول عنزة:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم<sup>(٣)</sup>

ثانياً: بالقياس: حيث حمل حذف المفعول الثاني إذا كان لدليل على جواز حذف المبتدأ والخبر للدليل<sup>(٤)</sup>.

(١) أبو حيان، الارتشاف، ج٤، ص٢٠٩٨، ٩٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٢، ص٧٠، وهمع الهوامع، ج١، ص٥٥٠. وقد ذكر ابن مالك، وابنه، والأشموني: أن البصريين منعوا حذف المفعول الثاني، وهذا يتعارض مع ما سبق أن ذكره أبو حيان وابن هشام والسيوطي من نسبة جواز حذفه إلى الجمهور، ثم لو صح ما ذكره لم يكن في ذلك نصرة للقول، وقد خالف السماع.

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٨٠.

(٣) البيت من الكامل، وهو من معلقته، وفي ديوانه، ص١٩١، وابن جنى، الخصائص، ج٢، ص٢١٨، والزرزني، شرح المعلقات السبع، ص١٣٨، الشيخ خالد، التصريح، ج١، ص٢٦٠، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٨٩.

الشاهد فيه: قوله: "فلا تظني غيره" حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، والتقدير: فلا تظني غيره واقعاً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافاً لابن ملكون.

(٤) ابن خروف، شرح الجمل، ج١، ص٣٦١.

**القول الثاني:** منع الحذف، وهو مذهب ابن ملكون، وابن عصفور، وابن الحاجب<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف النحويون- أيضاً- في حكم حذف المفعولين اقتصاراً على المرفوع ل(ظن) وأخواتها، وورد في المسألة أربعة أقوال:

**القول الأول:** قول سيبويه<sup>(٢)</sup>، وهو منع حذف مفعولي (ظن) وأخواتها اقتصاراً، كإقتصارك على (أظن) من قولك: أظن زيداً منطلقاً؛ وذلك لأن الغرض هو الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظنٍ وليس بيقين، ولهذا لا يجوز الحذف<sup>(٣)</sup>.

قال سيبويه في باب أسماءه: "هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل)...، وذلك لأن (حسبت) بمنزلة (كان)، إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج إلى حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، كما لا يقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع، والمنصوب بعد (ليس)، و(كان)، وكذلك الحروف التي بمنزلة (حسبت)، و(كان)"<sup>(٤)</sup>.

فقد جعل سيبويه افتقار (حسب) وأخواتها مع فاعلها إلى المفعولين، كافتقار (إن)، و(لعل)، و(لكن)، و(ليت) مع منصوبيها إلى الخبر، والظاهر من كلام سيبويه أنه لا فرق بين (حسبت) وأخواتها.

وإلى هذا القول ذهب الزجاجي<sup>(٥)</sup>، وابن الضائع<sup>(٦)</sup>، وابن مالك<sup>(٧)</sup>، وابن عقيل<sup>(٨)</sup>.

(١) أبو حيان، الارتشاف، ج ٤، ص ٢٠٩٨، ٩٤، وهمع الهوامع، ج ١، ص ٥٥٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٦٣، ٣٥٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٥٥، وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٧٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٦٣، ٣٥٥، ص ٣٦٨.

(٥) ابن الضائع، شرح جمل الزجاجي، أ، ج ٢، ص ٧٥.

(٦) المرجع السابق، أ، ج ٢، ص ٧٥.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٤٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٧٠.

(٨) ابن عقيل، المساعد، ج ١، ص ٣٥٢.

والجامي (١) .

### واستدل أصحاب هذا المذهب بوجهين:

أحدهما: أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم، فتجانب بما يُجاب به القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَنُوءًا مَا هُمْ مِّنْ مَّحِيصٍ﴾<sup>(٢)</sup> فأجروا (ظن) مجرى (والله)، كأنه قال: والله ما لهم من محيص، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعلها دون مفعولها<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه قد علم أن العاقل لا يخلو من (ظن) أو (علم)، فإذا قلت: (ظننتُ) أو (علمتُ) لم يكن فيه فائدة؛ لأنك أخبرت بما هو معلوم عنده<sup>(٤)</sup>.

ونسبه أبو حيان لأبي الحسن الأخفش<sup>(٥)</sup>، والجرمي<sup>(٦)</sup> حيث قال: "وحذف مفعولها إن كان اقتصاراً... فمذهب الأخفش، والجرمي هو المنع"<sup>(٧)</sup>.

وعزاه ابن مالك<sup>(٨)</sup>، والمرادي<sup>(٩)</sup>، والشيخ خالد<sup>(١٠)</sup> لابن طاهر، وابن خروف، والشلوبين؛ قال الشيخ خالد: "وأما حذفهما اقتصاراً، أي: بغير دليل، فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك، وعن الأخفش، والجرمي، وابن خروف، وشيخه ابن طاهر، والشلوبين: المنع

(١) الجامي، الفوائد الضيائية، ج٢، ص٢٧٨.

(٢) من الآية (٤٨) من سورة فصلت.

(٣) الأنباري، أسرار العربية، ج١، ص١٥٢، وابن عصفور، شرح الجمل، ج١، ص١٤٥.

(٤) ابن الناظم، شرح الألفية، ص١٥١، ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج٣، ص١٤٥٥.

(٥) ابن عصفور، شرح الجمل، ج١، ص١٤٥، وابن هشام، أوضاع المسالك، ج٢، ص٧٠.

(٦) خالد الأزهرى، التصريح، ج١، ص٢٥٩، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٥٤٩.

(٧) أبو حيان، الارتشاف، ج٤، ص٢٠٩٧، والسيوطي، همع الهوامع، ج١، ص٥٤٩.

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٥.

(٩) المرجع السابق، ٣٧٢.

(١٠) خالد الأزهرى، التصريح، ج١، ص٢٥٩.

مطلقاً، سواءً في ذلك أفعال الظن والعلم<sup>(١)</sup>.

ورد ابن عصفور الاستدلال الأول فقال: "وهذا لا حجة فيه؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر، فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم؟"<sup>(٢)</sup>.

وأجاب ابن القواس عن الاستدلال الثاني، وهو عدم جواز الحذف لعدم الفائدة- بقوله: "وأجيب: بأننا لا نُسلم عدم الفائدة مطلقاً، وإنما يلزم إن لم يفد بإسنادها إلى الفاعل علماً قطعياً أو ظنياً؛ ولأن ما ورد من الآيات والمثل يُبطل ما ذهب إليه"<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني:** نُسب للأعلم<sup>(٤)</sup>، وهو التفصيل؛ قال أبو حيان: "والثالث: مذهب الأعلم، وهو التفصيل، فأجاز ذلك في (ظن) وما في معناها، ومنع في (علم) وما في معناه"<sup>(٥)</sup>.

فقد أجاز الحذف في (ظن) وما في معناها، ومنع في (علم) وما في معناه، واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: (ظننت): أنه وقع منه ظن، ولا يخلو من (علم)، إذ له أشياء يعلمها ضرورة؛ كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفدِ قوله: (علمت) شيئاً.

ورده ابن عصفور، ووصفه بالفساد حيث قال: "وأما الأعلم ومن أخذ بمذهبه فحجَّتْهم أن كلَّ كلام مبني على الفائدة، فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به، قال: فإذا قلت: ظننتُ، كان مُفيداً لأنَّ الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله: ظننتُ، أنه قد وقع منه ظنُّ، وإذا

(١) خالد الأزهرى، التصريح، ج١، ص٢٥٩.

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٤٥.

(٣) ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، ج١، ص٥١٦.

(٤) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص١٤٥، ١٤٦. وأبو حيان، الارتشاف، ج٤، ص٢٠٩٧.

(٥) السابق، ج٤، ص٢٠٩٧.

قلت: عَلِمْتُ، كان غير مفيد؛ لَأَنَّه معلوم أَنَّ الإنسانَ لا يخلو من عِلْمٍ، إذ له أشياء يعلمها بالضرورة؛ كَعِلْمِهِ أَنَّ الاثنين أكثر من الواحد.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنه يجوز: عَلِمْتُ، وتحذف المفعولين حذفًا اقتصارًا؛ لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى، فإذا قال قائل: عَلِمْتُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ أراد أَنَّهُ وقع منه علم ما لم يكن يعلم، إذ حمله على غير ذلك غير مفيد<sup>(١)</sup>.

فالأعلم وَمَنْ وافقه بنوا قولهم على إتمام الفائدة، وهي غير متوفرة في عَلِمْتُ، فنص على أنها غير مفيدة، وهذا مردود بأنه يجوز: عَلِمْتُ، وتحذف المفعولين حذفًا اقتصارًا.

**القول الثالث:** قول الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والصيمري<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>، وابن القواس<sup>(٥)</sup>، وصححه ابن عصفور، ونسبه لسيبويه، وهو جواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها مطلقًا؛ وذلك لورود السماع به؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ظَنَّنَا أَنَّ السَّوَاءَ﴾<sup>(٦)</sup>، وحكاية سيبويه: "من يسمع يَحُلُّ"<sup>(٧)</sup>.

قال ابن عصفور: "والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في (علمت) و(ظننت) وما في معناها، وقد جاء ذلك في كلامهم، حكى سيبويه أنهم يقولون: "مَنْ يسمع يَحُلُّ"، معناه: أي

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٤٥، ١٤٦.

(٢) الزمخشري، شرح المفصل، ج ٧، ص ٨٣.

(٣) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج ١، ص ١١٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٨٣.

(٥) ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، ج ١، ص ٥١٦.

(٦) سورة الفتح من الآية (١٢).

(٧) يقال: حلت إخال - بالكسر - وهو الأفضح، وبنو أسد يقولون: أخال - بالفتح - وهو القياس، والمعنى: من يسمع أخبار الناس ومعاييرهم يقع من نفسه عليهم المكروه، ومعناه: أن المجانبة للناس أسلم.

الشاهد فيه: حذف مفعولي (يحل)، ويقاس عليها (ظن) وأخواتها في جواز حذف مفعوليهما اقتصارًا.

ابن منظور، لسان العرب، ج ١١، ص ٢٢٦، (يحل)، المدائني، مجمع الأمثال، ج ٢، ص ٣٠٠، أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ٢٦٣.

يقع منه حَيْلَة، وقال تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوَّيَرَىٰ﴾<sup>(١)</sup>، أي: يعلم، وليس في (الكتاب) جلاء عن مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>.

فسيبويه قد صرح بأن (حسبت) مثل (كان) فهي بمنزلتها في أنه لا يقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما، وأن المنصوبين مفعولان لـ (حسبت) كذلك بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس) و(كان) لا يمكن الاستغناء عنهما، وحذفهما اقتصاراً عليهما دون قرينة واضحة؛ لعدم الفائدة.

وقد خالفه في هذه المسألة ابن عصفور حيث صحح القول بجواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها مطلقاً، واستدل لذلك بما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: من يسمع يخل، وبما ورد من السماع، وهو قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوَّيَرَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، وقد نسب لسيبويه هذا المذهب استناداً على ما حكاه من قولهم: "مَنْ يسمع يخل"، على أن مفعولي (ظن) وأخواتها في جواز الحذف سواء.

قال الزمخشري: "فأما المفعولان معاً فلا عليك أن تسكت عنهما؛ قال الله تعالى: ﴿وَوَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي أمثالهم: مَنْ يسمع يخل"<sup>(٥)</sup>. ونسبه ابن مالك<sup>(٦)</sup>، والمرادي<sup>(٧)</sup>، والسيوطي لأكثر النحويين كابن السراج، والسيرافي<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة النجم من الآية (٣٥).

(٢) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٤٥، ١٤٦.

(٣) سورة النجم من الآية (٣٥).

(٤) سورة الفتح من الآية (١٢).

(٥) الزمخشري، شرح المفصل، ج ٧، ص ٨٣.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٢٥.

(٧) المرادي، شرح التسهيل، ص ٣٧٣.

(٨) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٥٤٩.

وممن نسبه لأكثر النحويين أبو البركات الأنباري<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup>، وابن هشام<sup>(٣)</sup>، والأشثوني<sup>(٤)</sup>.

قال المرادي: "وأما حذفهما اقتصارًا ففيه مذاهب: ... الثاني: وهو مذهب أكثر النحويين؛ منهم ابن السراج والسيرافي جواز حذفهما مطلقًا، وصححه ابنُ عصفور<sup>(٥)</sup>.

**القول الرابع:** نُسب لأبي العلاء إدريس<sup>(٦)</sup>، وهو المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، فلا يتعدى الحذف في (ظننت)، و(خلت)، و(حسبت)؛ لوروده فيها.

قال أبو حيان: "والرابع: المنع قياسًا، والجواز في بعضها سماعًا، وهو اختيار أبي العلاء إدريس، وزعم أنه مذهب سيبويه، فلا يتعدى الحذف إلى غير (ظننت)"<sup>(٧)</sup>.

ويظهر أن الذي دعا أبا العلاء إلى نسبة هذا القول لسيبويه هو قول سيبويه: "وأما (ظننتُ ذاك)، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول: (ظننت)، فتقتصر كما تقول (ذهبت)"<sup>(٨)</sup>.

وأجاب ابن مالك عما نُسب لسيبويه بأنه: "لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة، واكتفى ب(ظننت) اختصارًا واتكالا على العلم بمساواة غير ظننت ب(ظننت)"<sup>(٩)</sup>.

(١) الأنباري، أسرار العربية، ج ١، ص ١٥٢.

(٢) أبو حيان، الارتشاف، ج ٤، ص ٢٠٩٧.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، ص ٧٠.

(٤) الأشثوني، شرح الأشثوني، ج ٢، ص ٣٥.

(٥) المرادي، شرح التسهيل، ص ٣٧٣.

(٦) أبو العلاء إدريس القرطبي: هو إدريس بن مُجد بن موسى الأنصاري القرطبي، أبو العلاء، نحوي أديب مقرئ، توفي سنة

(٦٤٧هـ)، السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ٤٣٦.

(٧) أبو حيان، الارتشاف، ج ٤، ص ٢٠٩٧.

(٨) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٠.

(٩) ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص ٥.

**وبعد:** فيبدو لي أن الراجح جواز حذف المفعول الثاني؛ لورود السماع به، حيث يترتب على المذهبين الآخرين ما يُضعفهما، فالمذهب الأول، وهو إضماره مؤخرًا نحو: ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه، يترتب عليه الفصل بين العامل والمعمول، والمذهب الأخير، وهو إضماره مقدمًا نحو: ظننيه وظننت زيدًا قائمًا، فيترتب عليه الإضمار قبل الذكر، ويترجح كذلك جواز حذف مفعولي (ظن) وأخواتها؛ وذلك لورود السماع به.

## الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ﷺ، وبعد:

فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من النتائج أهمها:

أولاً: للخلاف النحوي أسباب كثيرة منها طبيعة اللغة العربية، والاختلاف المنهجي، والتنافس بين العلماء.

ثانياً: هناك كتب تراثية كثيرة اهتمت بالخلاف النحوي مفقودة.

ثالثاً: الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجود في كلام العرب في غير باب التنازع، وفي القرآن الكريم، ومن ذلك: ضمير الشأن والقصة، والضمير المرفوع بـ(نعم وبئس) وما ألحق بهما، وفي نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو، والضمير المجرور بـ(رُبّ).

رابعاً: جواز حذف المفعول الثاني، وجواز حذف المفعولين في (علمت) و(ظننت) وما في معناها؛ وذلك لورود السماع به.

خامساً: مسائل الخلاف المعروضة ليست مشاكل تحتاج إلى حل، بل أفادت الدرس النحوي في أمور منها: التوسع في القواعد حيث أجازت بعض المسائل والتراكيب، وتعدد وجوه الإعراب، والتوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن الكريم مما اشتملت على القاعدة النحوية المذكورة، فهي ليست مشكلة بقدر ما هي إضافة للدرس النحوي.

## التوصيات:

أولاً: العمل على إثراء المكتبة النحوية بتراجم المغمورين من النحاة.

ثانياً: الاهتمام بدراسة الخلاف النحوي الموضوعي من خلال مطالعة كتب التراث النحوي مما يؤدي إلى الوقوف على أوجه إعرابية جديدة يحمل عليها الكلام.

## فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

- ابن أبي الربيع؛ عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، د. ط، (بغداد: دار الرشيد، ٢٠٠١م، ١٤٢٢هـ).

- أبو القاسم؛ صلاح بن علي، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد جمعة حسن نبعة، ط ١، (اليمن، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، ١٤٣٤هـ).

- ابن أذينة، عروة، ديوان عروة بن أذينة، د. ط، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م).

- الأزهري، خالد، التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس، د. ط، (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، د. ت).

- الأصفهاني، علي بن الحسين، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، ط ٢، (بيروت، دار الفكر، د. ت).

- الأشموني، محمد بن علي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، د. ط، (مصر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت).

- الأنباري، محمد بن القاسم؛ أبو بكر، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: حسن حمد، ط ١، (لبنان: بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٨م).

- البطلبيوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، ط ١، (بغداد: دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م).

- البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م).
- الجامي، عبد الرحمن بن أحمد بن مُجَّد، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامه طه الرفاعي، د. ط، (مصر، القاهرة، دار الآفاق العربية، د. ت).
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، ط ١، (العراق: دار الرشيد، ١٩٨٢م).
- الجمحي، مُجَّد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود مُجَّد شاكر، تقديم: عبد الحكيم راضي، د. ط، (القاهرة، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، نشر: ٢٠٠١م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: مُجَّد علي النجار، د. ط، (بيروت، عالم الكتب، د. ت).
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، نشر: ٢٠١٢م).
- ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: نظر بن مُجَّد الفارياي أبو قتيبة، ط ١، (الناشر: دار طيبة، سنة النشر: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م).
- أبو حيان، مُجَّد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب، تح: د. رجب عثمان مُجَّد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢٨هـ - ١٩٩٨م).
- التذليل والتكميل، تح/ د. حسن هندراوي، ط ١ (دمشق: دار القلم، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ١٩٩٩م).
- ابن خروف، علي بن مُجَدِّد، **شرح جمل الزجاجي**، تح: سلوى مُجَدِّد عمر، ط ١، (مكة، دار إحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ).
- الخزاعي، كثير عزة بن عبد الرحمن بن الأسود، **كثير عزة، ديوان كثير عزة**، تحقيق: هنري بيرس، د. ط، (الجزائر/ باريس، د. ن، ١٩٢٨ - ١٩٣٠م).
- الدمشقي، طاهر الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ١، (حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن مُجَدِّد، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: مُجَدِّد خليل عيناقي، د. ط، (بيروت، دار المعرفة، ١٩٩٨م).
- الرضي، مُجَدِّد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، تح/ أحمد السيد أحمد، د. ط، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت).
- الزبيدي، مُجَدِّد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٤م).
- الزبيدي، مُجَدِّد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد مُجَدِّد محمود، د. ط، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م).
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، **الإيضاح في علل النحو**، تح/ د. مازن المبارك، ط ١، (بيروت: دار النفائس، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّد هارون، ط ٢، (القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الناشر: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

- الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط٦، (لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م).
- سركيس، يوسف إيلان، معجم المطبوعات العربية والمعربة، د. ط، (القاهرة: نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٨م).
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط٢، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م).
- السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، د. ط، (القاهرة: دار المعارف، نشر: ١٩٦٨م).
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، د. ط، (القاهرة: نشر: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٧م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، حققه: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - د. ط، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٧٦م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ترجمة: ثعلب، تحقيق: علي محمد عمر، د. ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٥م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه: فؤاد علي منصور، د. ط، (بيروت، نشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م)، ج٢، ص ٤٩٤.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية، د. ت).
- الشلوبين، التوطئة، تح: يوسف أحمد المطاوع، د. ط، (القاهرة، مكتبة الخانجي، دار التراث العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

- السيراني، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه- الجزء الثاني، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، د. ط، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م).
- الشوكاني، محمد بن علي، مقدمة نيل الأوطار، تقديم وتعريف: وهبة الزحيلي، اعتنى به: محمد عبد العظيم، محمد محمد تامر، د. ط، (القاهرة، نشر: دار ابن الهيثم، ٢٠٠٤م).
- فتح القدير، د. ط، (القاهرة، نشر: المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٩م).
- الصيمري، عبد الرحيم الحسين العراقي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).
- الطنطاوي، الشيخ محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط ١، (مصر، دار المنار، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م).
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تح/ الأساتذة: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري، ط ٢، (مصر: نشر مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢م).
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط ١، (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الجزء التاسع، ط ١، (القاهرة: دار الحديث، د. ت).
- علي، عبد العال سالم، أثر القراءات في الدراسات النحوية، د. ط، (القاهرة، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٦٩م).
- العكبري، أبو البقاء؛ عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، (د. م: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك**، تحقيق: أ. مُجَّد كامل بركات، د. ط، (د. م: دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).
- الغنوي، طفيل بن كعب، **ديوان الطفيل بشرح الأصمعي**، تحقيق: حَسَّان فلاح أوغلي، ط١، (بيروت: دار صادر، سنة ١٩٩٧م).
- الفحل، علقمة بن عبدة، **ديوان علقمة بن عبدة**، قدم له الشيخ: السيد أحمد صقر، الدكتور: زكى مبارك، ط١، (مصر: المكتبة المحمودية، سنة ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م).
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، **ديوان الفرزدق**، تح: كرم البستاني، ط١، (بيروت: دار صادر، ١٣٨٦ - ١٩٦٦م).
- ابن قتيبة الدينوري، أحمد بن عبد الله، **عيون الأخبار وفنون الآثار**، تحقيق: مصطفى غالب، ط٢، (د. م: دار الأندلس، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، د. ط، (مصر: نشر المؤسسة العربية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، د. ت).
- ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلية، **شرح ألفية ابن معطي**، تح: علي موسى الشمولي، ط١، (مصر: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، د. ط، (بيروت، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م).
- الكندي: امرئ القيس بن حجر، ديوان امرئ القيس، تحقيق: الأستاذ: مُجَّد أبي الفضل إبراهيم، د. ط، (القاهرة، د. ن، ١٩٥٨م).
- ابن مالك، مُجَّد بن عبد الله، **شرح التسهيل**، تح: مُجَّد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، (بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

- شرح الكافية الشافية، تح: علي مُجَّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط١، بيروت لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- المبرد، مُجَّد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، تحقيق: د. زكي مبارك، ط١، (القاهرة: مصطفى الحلبي، ١٩٣٧م).
- المقتضب، تحقيق: مُجَّد عبد الخالق عزيمة، د. ط، (القاهرة، نشر: دار الكتب المصرية، ٢٠١٣م).
- المحيي، مُجَّد أمين بن فضل الله، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د. ط، (القاهرة: الناشر: المطبعة الوهيبية، سنة النشر: ١٢٨٤هـ).
- المخزومي، عمر بن أبي ربيعة، ملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة، تح/ مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، (د. م: المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).
- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. ط، (أبو ظبي، نشر: المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م).
- المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله، أبو مُجَّد بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: أ. د / عبد الرحمن علي سليمان، ط١، (القاهرة: الناشر: دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)، شرح التسهيل، تح: مُجَّد عبد النبي، ط١، (مصر، مكتبة الإيمان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- ابن معصوم، علي صدر الدين بن مُجَّد، سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، ط١، (مصر: مكتبة مُجَّد أمين الخانجي، ١٣٢٤هـ).
- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تح: د. مُجَّد إبراهيم البناء، ص ٨٥ - ٨٧، ط١، (القاهرة، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م).

- ابن منظور، مُجَدِّدُ بِنِ مَكْرَم، لِسَانُ الْعَرَبِ، د. ط، (القاهرة، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م).
- نادي حسين عبد الجواد (تحقيق وجمع)، (دراسة وتحقيق القسم الثاني من شرح الجمل لابن الضائع)، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، (مصر: القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، برقم (٢٤٣٨ / ٢٤٣٩).
- ابن النديم، أبو الفرج مُجَدِّدُ، الْفَهْرَسْت، د. ط، (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠٠٩م).
- ناظر الجيش، مُجَدِّدُ بِنِ يَوْسُف، شَرْحُ التَّسْهِيلِ الْمَسْمُومِ تَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ، تح: أ. د: علي مُجَدِّدُ فَاحِرٍ وَآخِرِينَ، ط ١، (مصر، دار السلام، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- ابن الناظم، مُجَدِّدُ بِنِ مُجَدِّدٍ، شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، تح: مُجَدِّدُ بَاسِلِ عِيُونِ السُّودِ، ط ١، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك، تح: مُجَدِّدُ مَحْبِييِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، ط ٥، (بيروت، دار الجليل، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: الأستاذ الشيخ: مُجَدِّدُ مَحْبِييِ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، ط ١، (مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر، د. ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، د. ط، (بيروت: نشر، دار السلام، ٢٠١٤م).
- يحيى علوان البدرابي (تحقيق وجمع)، (ابن الضائع وأثره في النحو مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي)، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية (مصر، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، برقم (٢٣٣٣ / ٢٣٣٤).
- ابن يعيش، الحسن بن مُجَدِّدٍ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، تح: أ. أحمد السيد أحمد، ط ١، (مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت).